A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/6/15/Add.2
11 December 2007

ARABIC
Original: SPANISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة
البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، السيد رودولفو ستافنهاغن

إضافة

مذكرة أولية بشأن البعثة التي قام بها إلى بوليفيا
(من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)

١- أجـــرى المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين زيارة رسمية إلى بوليفيا، بدعوة من الحكومة، في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وذلك بهـــدف الاطـــلاع على حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية في البلد. وتتضمن هذه المذكرة الأولية معلومات تمهـــيدية عن زيارة المقرر الخاص، الذي سيقدم لاحقاً إلى مجلس حقوق الإنسان تقريراً كاملاً عن المسألة ذاتها، يتضمن توصياته إلى المجلس وسواه من الجهات المعنية.

٢- وقد أنشئت ولاية المقرر الخاص في عام ٢٠٠١، وجددها المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وتمثل الزيارات التي يؤديها المقرر الخاص دورياً إلى البلدان بدعوة من حكوماتها جانباً بالغ الأهمية من أنشطته. وتعرض التقارير المتعلقة بتلك الزيارات الحالة العامة لحقوق السكان الأصليين، وتقدم توصيات إلى الحكومات وسواها من الجهات المعنية من أجل تحسين تلك الحالة. والزيارة التي أجراها السيد ستافنهاغن إلى بوليفيا هي الزيارة الحادية عشرة التي يؤديها بصفته مقرراً خاصاً.

٣- وزار الســـيد ستافنهاغن، في أثناء البعثة التي قام بها، مقاطعات لاباس وبوتوسي وأورورو وتشوكيساكا وكوتشابامبا وسانتا كروس وبيني، حيث عقد جلسات إعلامية مع منظمات السكان الأصليين ومنظمات حقوق الإنسان واطّلع على أوضاع مختلف المجتمعات المحلية. وقد قابل في جملة من قابل ممثلين عن أمم أيمارا وكيتشوا على اختلافها، وكذلك ممثلين عن شعوب أيوريو وتشيكيتانو وغواراني وغوارايو وموخينيو وموفيما وتاكانا وترينيتاريو وأورو ويوكي ويوراكاري. كما قابل المقرر الخاص عدداً من الوزراء والمسؤولين في الحكومة الوطنية، والسلطات المحلية والبلدية، وأعضاء في الجمعية التأسيسية والسلطة التشريعية، ومحامي الشعب (أمين المظالم). كما قابل الرئيس إيفو مورالس آيما مرتين.

٤- وبوليفيا بلد متعدد القوميات. وفي عام ٢٠٠٥، انتُخب للمرة الأولى رئيسٌ منحدر من السكان الأصليين، فـــأعلن عزمه على إحداث تغييرات عميقة في السياسة الاجتماعية والاقتصادية للبلد تعود بالفائدة على الشعوب الأصـــلية وتصلح أوجه الظلم التاريخي التي عانتها هذه الشعوب. وقد عين الرئيس مورالس في حكومته عدداً من الوزراء ونواب الوزراء المنحدرين من السكان الأصليين. وكان من بين القرارات الأولى لحكومته حل وزارة شؤون السكان الأصليين والشعوب الأصلية، والاستعاضة عنها بنهج شامل تقوده وزارة الشؤون الرئاسية.

٥- ورفعت الحكومة إلى مستوى القانون الداخلي إعلانَ الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية الذي اعتمدته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر من هذا العام. وبالمثل، يتضمن نص الدستور السياسي للدولة الذي أقرته إجمالاً الجمعية التأسيسية أحكاماً كثيرة تتعلق بالحقوق الجماعية للشعوب الأصلية، بما في ذلك تمتع تلك الشعوب بالاستقلال الذاتي.

٦- ومـــن أهم المسائل التي لفتت انتباه المقرر الخاص في أثناء زيارته مسألة خطيرة تتمثل في استمرار ظاهرة العنصـــرية والتمييز ضد السكان الأصليين ولا سيما النساء الأصليات. وتتجلى هذه الظاهرة في سلوك الموظفين العمومـــيين على المستويين الوطني ودون الوطني، وفي مواقف الأحزاب السياسية وجماعات الضغط التي تحرض في بعـــض الأحيان على ممارسة العنف ضد أشخاص بسبب انتمائهم إلى السكان الأصليين. وكثيراً ما تتناقل بعض وسائط الإعلام تعبيرات ذات مضمون عنصري موجهة ضد السكان الأصليين، فتضحي بمبدأي الموضوعية والنزاهة

في سبيل تحقيق مصالح متحيزة. ومما يثير القلق أن النزاع السياسي الذي تمر به بوليفيا حالياً أحيا مظاهر للعنصرية أَلْيق بمجتمع استعماري منها بمجتمع ديمقراطي حديث.

٧- وإنكار الحق في حيازة الأراضي والأقاليم، وهو حق يعترف به الإعلان، هو الشاغل الرئيسي للمجتمعات الأصلية في البلد والسبب الأساسي لانتهاك حقوقها. ورغم إحراز أوجه من التقدم في تنظيم شؤون الأراضي ومنح سندات الملكية في إطار قانون المعهد الوطني للإصلاح الزراعي والتجديد المجتمعي، لا تزال هذه الإجراءات تصطدم بعوائق كثيرة، الأمر الذي يثير مشاعر الإحباط لدى المجتمعات المحلية. وفي الهضاب العليا، التي تنتشر فيها حيازة قطع الأراضي الصغيرة وما يسمى "surcofundio" (قطع الأراضي الصغيرة المحروثة)، يطالب العديد من المجتمعات الأصلية باسترداد أقاليم أجدادهم. وفي المنطقة الشرقية من البلد ومنطقة الأمازون البوليفية، أقيمت مزارع كبيرة، بصورة مخالفة للقانون في أحيان كثيرة، ما أثار نزاعات كثيرة مع السكان الأصليين المتضررين، الذين تعرضوا للتشريد في بعض الأحيان، وانتُهكت حقوقهم الإنسانية بصورة خطيرة.

٨- ومما يبعث على القلق بوجه خاص حالة الاسترقاق التي لا تزال تكابدها مجتمعات "غواراني" في ثلاث مقاطعات في البلد نتيجة سلب أقاليمهم التاريخية، وهو أمر أتيح للمقرر الخاص أن يعاينه مباشرة. ومما يبعث على القلق أيضاً وضع المجتمعات الضعيفة المعرضة للخطر، كما هو حال شعب "يوكي" في منطقة كوتشابامبا المدارية، أو شعب "أيوريو" في مقاطعة سانتا كروس.

٩- وتسنى للمقرر الخاص أن يطلع على عدد من حالات التلوث البيئي الناجمة عن الصناعات الاستخراجية التي لها آثار شديدة الضرر على صحة المجتمعات المحلية المجاورة وبيئتها. وينطبق هذا الأمر على الأنشطة التعدينية في مقاطعتي أورورو وبوتوسي، وعلى استغلال النفط في مناطق أخرى.

١٠- وأدت تعبئة الشعوب الأصلية في السنوات الأخيرة إلى تحقيق أوجه تقدم كبيرة في الاعتراف بحقوق هذه الشعوب وبدورها في الحياة السياسية الوطنية. وتشكل الاعتداءات الكثيرة الموثقة على زعماء السكان الأصليين والمدافعين عن حقوق الإنسان، بدعم من القوى الاقتصادية والسلطات المحلية، ظاهرة مثيرة للقلق تعكس الصعوبات التي تعترض بناء مجتمع تعددي وديمقراطي في البلد.

١١- وسيقوم المقرر الخاص بإعداد تقرير كامل عن البعثة التي قام بها لعرضه لاحقاً على مجلس حقوق الإنسان. وسيتضمن ذلك التقرير أيضاً توصياته النهائية بشأن التدابير القانونية والإدارية وغيرها من التدابير التي يمكن أن تسهم في تحسين حالة حقوق الشعوب الأصلية في بوليفيا.

- - - - -